أزمتنا .. وليدة اليوم أم نتيجة أخطاء الماضي؟

بعـد كل تلك الجهود التي قام بها أصحاب النيات الحسنـة لتحكيم العقل والحكمة في الخروج من الأزمة التي مـا زالت العملية السياسية تعيشها منذ حوالي الأربعة أشهر ، وبدء الاجتماعات التحضيرية لعقد المؤتمر أو اللقاء الوطني ، لابد من البحث عن جوانب وأسباب هذه الأزمة مع أن البعض وبدوافع شتى يرفض إطلاق هذه التسميـة عليها . والسؤال الـذي نظن أن البعض يتعمد إهماله هو هل ما تمر بـه العملية السياسية مستحدث ووليـد اليوم وابن لحظة آنية أم أنه نتيجة لتراكمات مـن الأخطاء كانت محصلته هذا التشويه الذي تتحمل مسؤوليته جميع الأطراف بدرجات متفاوتة وبحسب مواقعها في مجلس النواب أو في الحكومة ؟

طارق الجبوري

وللإجابة بموضوعية على السؤال لابد من الإشارة إلى أن جزءاً من إشكاليات العلاقة مبعثها ترسبات سنوات الاستبداد الطويلة نسبياً ، دون إغفال تأثير ملامح الشك والريبة التي طبعت علاقات الأحزاب والشخصيات الوطنية والديمقراطية يسارية أم قومية أم ليبرالية أم إسلامية ، والتي تجسدت بصراعات دموية كان من نتيجتها إجهاض ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ بهذا الشكل الدموي .غير أن هذا لايعفي احداً من مسؤولية تداعيات ما حدث بعد ٢٠٠٣ من تغيير والتذكير بالأصوات التي نبهت مبكراً إلى مخاطر الانجرار إلى مساومات بين أطراف العملية السياسية والمحتل الأميركي التي دفعت بها إلى الموافقة على تشكيل مجلس الحكم على وفق صيغة محاصصية تتناقض في جوهرها مع مبادئ الديمقراطية التي تجعل المواطنة قيمة لا يعلو عليها شيء طارئ كالطائفية . عبثاً حاولت أصوات وطنية وديمقراطية قليلة إقناع هذه الأطراف بما يمكن أن تجره هذه المحاصصات من مشاكل ، فقد كان كل طرف ومنذ البداية يسعى جاهداً للاستقواء على الآخر بالتمسك الشكلي بالطائفة أو المكون على حساب المواطنة وما تعنيه من النظر إلى المواطن بحسب الكفاءة والعطاء وما يمكن أن يقدمه للوطن من خدمات .

ليس هنالك من يستطيع تجاهل هذا التنوع في المجتمع العراقي ودور كل مكوناته في صنع حضارته وتاريخه وحق كل واحد منها من التمتع بحقوقه التي سلبت في ظل أنظمة حكم لم تكن تمثل أياً منها، فهي كانت تمثل نفسها ومصالحها ، لذلك فليس من مكون سلم من جرائمها .. وليس هنالك من ينكر تعرض بعض هذه المكونات إلى عمليات ظلم واضطهاد وصلت حد الإبادة ، غير أن هذا لا يعطي المبرر لتجاهل تاريخ طويل من النضال المشترك في إطار الأحزاب الوطنية بكل تنوعاتها من اجل عراق ديمقراطي يتمتع فيه الجميع بحقوقه بشكل متساو، فيجعل من موضوعة التنوع غطاءً لتبرير تمسكه بالمحاصصة وما يمكن أن تجره من ضياع لقيمة المواطنة وهي أكبر وأسمى . ويزخر تاريخ العراق بصور ناصعة اصطف فيها الكردي والتركماني والكلدوآشوري والإيزيدي وغيرهم إلى جانب العربي للدفاع عن العراق ووضعه على طريق التحول الديمقراطي ومقارعة أنظمة الاستبداد التي عطلت طاقات العراقيين وعرقلت النهوض ببلدهم .

ومع تبني أغلب الأطراف منهج المحاصصة وتمسكها به كخيار لتقاسم الأدوار ، وعده استحقاقاً تفرضه نسب مجردة وفارغة لكل مكون وظائفة ، كان من الطبيعي ولادة نموذج مسخ لروح وجوهر الديمقراطية لا يمت لها ولا لمبادئها بأية صلة إلا إذا سلمنا بمنطق يحاول أن يشيعه البعض من أن عملية الانتخابات وهامش الحريات النسبية وانتشار وسائل الإعلام هي الغاية بحد ذاتها وليست وسائل لإشاعة نظام ديمقراطي سليم يشعر فيه كل مواطن بالأمان و كرامته مصانة .. نظام يؤمن له ولعائلته مستقبلا لا خوف فيه من فقر وجوع وحرمان و لا تضطره فيه ظروف العيش القاسية لبيع صوته بأي صورة وبأي ثمن ولأية جهة !

قد يعدنا البعض متشائمين إن لم نقل متحاملين على طرف ما ، لكن أليس هذا هو جزءاً بسيطاً من الحقيقة التي يحاول البعض القفز عليها متناسياً أن ممارساتهم وسلوكياتهم وطروحاتهم المضللة طيلة السنوات التسع هي من أسهم بتأجيج نار الطائفية واستشراء الفساد وانعدام الخدمات وتعطيل الطاقات وتضليل المواطنين بشعارات زائفة لتمرير مخططاتهم المرتبطة بأجندات خارجية من أجل مصالح ضيقة وعلى وفق نظرة قاصرة لمجريات الأمور ، هذا هو جزء الحقيقة وما خفي كان أعظم .

إن ما أفرزته السنوات التسع من ممارسات وما ولّدته من امتيازات خلقت نوعاً جديداً وغير مألوف من العمل السياسي يحصد الداخلون فيه الامتيازات والجاه والنفوذ ،فأصبحنا نرى طبقة سياسية من النواب ومسؤولي الحكومة يختلفون فيه على كل شيء إلا على قوانين وقرارات تتجه لصالح تضخيم فوائدهم ، ولم يكن قرار شراء السيارات المصفحة إلا واحداً منها ،فالأمثلة كثيرة منها استثناء رواتب النواب من التخفيضات وحصولهم وعوائلهم على جوازات دبلوماسية وحصر الوظائف في مجلسي النواب و الوزراء وبعض الوزارات المهمة بأقاربهم وحاشياتهم أما بقية الوزارات فتحولت كغيرها إلى إقطاعيات وسعيد الحظ من يجد درجة وظيفية دون واسطة أو دفع مسبق .

كان لابد لهذه الأطراف المنتفعة من أن تتمسك بالمحاصصة وتحويل أنظار المواطنين عما أصاب العراق من انحراف في مسار التغيير الديمقراطي وما أنتجه من فساد أدى إلى شل كل القطاعات السياسية والاقتصادية والأمنية ، لذا فقد ابتعدت طبيعة الخلافات وما تبعها من مناقشات ومؤتمرات في الفترة التي سبقت ظهور الأزمة ، عن جوهر المشكلة الأصلية المتعلقة بمحاولة إبعاد العملية السياسية عن جوهرها الديمقراطي وتركزت على حصص كل طرف في ضوء الاستحقاق الانتخابي ، بل وصل الأمر إلى الاختلاف على فقرات أساسية في الدستور وبروز بوادر محاولات للاستفراد والهيمنة بصيغ مبتدعة .

خلاصة القول إن الأزمة أو المشكلة التي بدأت بعد عودة رئيس الوزراء نوري المالكي من زيارته أميركا هي نتاج متوقع لأخطاء تراكمية وهي لن تنتهي ، بل ستفرخ أزمات أخرى ، بدون عملية تغيير وإصلاح شاملة للعملية السياسية تتجاوز الاختلافات بين القائمة العراقية ودولة القانون أو موضوعة اتفاقية أربيل وبنودها أو الاعتقالات العشوائية.

المطلوب بحسب رأينا المتواضع مراجعة شاملة لتحديد ما أصاب العملية السياسية وسلوكيات ونهج أطراف العملية السياسية وما لكل طرف وما عليه لتأكيد إيمانه الحقيقي بالصيغة الاتحادية الفيدرالية للدولة الديمقراطية، وكم ابتعدنا أو اقتربنا من ذلك.

وإذا كان من المتعذر مناقشة كل تلك المواضيع خلال المؤتمر الوطني الذي يبدو أن مناقشة موضاعاته ستقتصر على الكتل الممثلة في مجلس النواب، فان الاتفاق على مؤتمر وطني موسع تشارك فيه كل الأحزاب والشخصيات الديمقراطية يبقى مسألة ضرورية ومهمة ، مهمته تسليط الضوء على ما لحق ببنائنا من أضرار وأسباب تأخر إصدار قانوني الانتخابات والأحزاب ووضع معالجات حقيقية لكل ما أصاب عمليتنا السياسية من أمراض لنعرف بالضبط مواقع أقدامنا وان نرى بوضوح الوجهة التي نريدها للعراق، على أن يسبق ذلك توفير أرضية صلبة لنجاحه وذلك لن يتحقق إذا لم يكن لدى الأطراف الممسكة بزمام الأمور الاستعداد لتحليل مواقفها بشجاعة تجعلها قادرة على قبول الرأي الآخر مهما كان قاسياً.

أخيرا لابد من التنبيه إلى أن تسليط الضوء على أخطاء السنوات التسع الماضية لا يهدف إلى إدانة طرف بعينه ، بل لغرض الكشف الصحيح عما جرى ، فالكل مسؤول والمواطن هو الوحيد من دفع ثمن الفرص الضائعة التي سببتها ثقافة الشك والريبة بين أطراف وكتل العملية السياسية، طبعاً باستثناء التيار الوطني الديمقراطي الذي بقي مهمشاً لأسباب عديدة تحتاج إلى أكثر من وقفة.

المواطن ضحية لأزمات الساسة ....تصوير محمود رؤوف

قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

نـــــــون !

مهما قلتُ عن المرأة فالكلام أقلّ، ومهما احتفيتُ بها فهي أسمى. كتبتُ مرة " لن نكون كاملين أبداً ما دمنا لسنا . ولن نكون. نساءً"، واليوم وأنا أفكر في تدوين شيء عن المرأة العراقية في عيدها، وجدتُ نفسي أستعيد نصاً قديماً لي، عن نسائنا الباسلات الحزينات الجميلات الصابرات، اللواتي لم تبلغ نساءٌ مثلهن في مراتب الصبر ومراقي التحمّل ومديات اللطف. قلتُ:

هنّ الباسلات، ورثن بسالتهنّ من أيام مغرقة في القدم، أيام كانت الشمس أقرب، والسماء أكثر صفاءً، والتراب حتى التراب كان يكلّم الموتى والأحياء، يوم كانت آلهات العراق إناثاً قبل أن يستولي على المقدّس والمدنس رجل ويزجنا في ظلام.

هنّ المقموعات بليل القرون الذي لا يريد أن ينتهي. لأن سواد عباءاتهنّ سواد العراق. هنّ الحزينات، يربين في وجدانهنّ ألماً وشيكاً على ابن ذهبوا به إلى مطامير لن يخرج منها، أو أتوا به من جبهة حرب تديم عرش طاغية كلما بتر رأسه ظهر له ألف رأس.

هنّ المنسيّات، تأسس العراقُ الجديد في غيابهنّ، ونما وكبر على قمعهنّ، وتناوب عليه سادة وعبيد كلهم بُداة لأن في أذهانهم أن البشر رجال، والسياسيين رجال والمثقفين رجال وأكثر أهل الجنة رجال وأكثر أهل النار نساء!

هنّ الجميلات يغرقن عيونهنّ كحلاً وقلوبهن كركرة أطفال وينتظرن على عتبات البيوت عودة غائبين تتخطفهم وحوش شتّى: سيارة مفخخة أو كاتم صوت بيد رجال يطلبون جنان خلدهم بسفك دم حرام.

هنّ الحبيبات يتلفتن في الحدائق خوفاً على عشاقهنّ من شرطة المقدس المنافقين الذين يريدون استئصال الحياة من جذورها وفي بالهم أن مثالهم الأعلى فراديس تورا بورا الناضحة لبناً وعسلاً بعد أن أصبحتْ خالصة لوجه نفاق أخذ يضرب أطنابه في هذا الشرق المبتلى بعقائده الموجعة.

هنّ الشجاعات إذا لاذ رجالهنّ بالجبن ستاراً يقيهم من الجوع والعوز ويدنيهم من لعق بقايا صحون أولي الحظوة، هنّ الزاهدات إذا تكالب أصحاب الشوارب على جيفة يأكلونها بعد أن شبع منها أسيادهم، هنّ الممتلئات حكمة إذا استسلمنا نحن لغبائنا غباء القرون، هنّ الواضحات حين نعقّد نحن الدنيا وما فيها للتستر على جبننا وعارنا.

هنّ بصبرهنّ وجمالهن وبسالتهنّ وعشقهنّ وخوفهنّ وفرحهنّ ورقتهنّ وذكائهنّ وحكمتهنّ وسهرهنّ وشجاعتهنّ ووعيهنّ وزهدهنّ ووضوحهنّ واحتمالهنّ وأحلامهنّ وتسامحهنّ، ليلهنّ ونهارهنّ، أمومتهنّ وطلاقة أرواحهنّ، عشقهنّ وخصامهنّ، رضاهنّ وغضبهنّ، فقرهنّ وغناهنّ، جمالهنّ وزينتهنّ، يعلمننا درساً كونياً كبيراً: أن العالم أخطأ خطأً فادحاً من العسير تلافيه الآن، إن هذا العالم الغبيّ وضع مقاديره بيد الرجال، فلنحصد الآن سوء تدبيرنا وقلة وعينا حين وثقنا بالرجل سيداً وتركنا أنفس ما ابتدعه الله: المرأة سيدة هذا العالم، وصاحبة عرشه الحقيقية التي رضيت مع ذلك أن تكون تحت سلطة الرجل الذي هو أدنى منها وأقل وعياً ورأفة ورحمانية.

نـحـن وأمـريـكـا والـنـفـط

معاذ عبدالرحيم

لا أقوى على القول كما يقول بعضهم فلنبتعد عن أمريكا فالعالم فسيح واسع ،فأمريكا اليوم هي الدولة الأولى في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتتعاون معها جميع دول العالم بجميع المجالات الاقتصادية والعلمية وفي المقدمة منها روسيا والصين الدولة الشيوعية وانك لو ذهبت إلى أية ولاية أمريكية لوجدت في أغلب البيوت الأمريكية بضاعة صينية يقابلها بالمثل بضاعة أمريكية في الصين وان كانت بحجم أقل.

وتأسيسا على ذلك فإننا كدولة من دول العالم الثالث وبعد أن تحولنا من دولة غنية إلى دولة فقيرة جرا ء الحروب الكارثية التي ارتكبها النظام السابق اشد ما نكون بحاجة ماسة إلى التعاون مع أمريكا ومع غيرها من الدول الصناعية الكبرى بجميع المجالات الاقتصادية والعلمية لنغذ السير قدما نحو الإمام لنعوض شعبنا عما خسره من حياته ومستقبل أجياله في تلكم السنوات العجاف المنصرمة .

إلا أن السؤال الذي يراود الكثير منا سياسيين وعلماء ومختصين ومواطنين بسطاء ترى هل من مصلحة أمريكا أن تمد لنا يد العون لتساعدنا على النهوض من كبوتنا كما تعاونت مع روسيا والصين وتجعل منا دولة متقدمة كتركيا وماليزيا والهند على سبيل المثال ؟ وسيكون الجواب على مثل هذا السؤال كلا وألف كلا والسبب في ذلك إن لديها سياستها الخاصة في الشرق الأوسط تتلخص من ألفها إلى يائها بحماية إسرائيل وجعلها الدولة القوية المهيمنة على دول المنطقة وبالأخص الدول العربية وهي ترى إلى ما يملكه العراق من ثروات بشرية واقتصادية ما يهدد أمن إسرائيل إذا ما نهض وتقدم خطوات إلى الإمام مدنيا وعسكريا.ثم هل بمقدور عراقي واحد أن ينسى ما قامت به هذه الدولة اللقيطة من هجوم على المنشآت النووية العراقية في ثمانينات القرن الماضي ،فالثأر ما زال يملأ نفوس العرقيين وسيورثونه لأبنائهم جيلا بعد جيل وإذا ما تجاوزنا هذا السبب رغم أهميته هل ستتعامل معنا أمريكا كما تتعامل مع روسيا والصين ودول مستقلة أخرى؟

والجواب على ذلك أيضا كلا وألف كلا لأنها تريدنا أن نبقى لها على الدوام بقرة حلوباً و سوقا مفتوحة لبضاعتها ويبقى العراق يمدها بالنفط على مدى سنين طوال كما هو جار الآن إذ ليس بمقدورنا أن نستخرجه ونسوقه ونصنعه كما تفعل دول نفطية أخرى ،فنحن الآن نصدر ٩٥٪ من نفطنا اغلبه يكون من حصة أمريكا في وقت تحرص بعض الدول النفطية المستقلة على استثمار نفطها وتصنيعه ولا تصدر منه إلا النزر القليل ،فالصين على سبيل المثال التي كانت تصدر كميات كبيرة من نفطها أضحت اليوم لا تصدر منه شيئا بل تمضي بتصنيعه واستغلاله كطاقة لمصانعها لتنتج من خلالها بضائع وصناعات تبيعها على شتى دول العالم لتجمع من عوائدها نقدا أجنبيا تشتري به نفطا من إيران ودول الخليج والعراق .

شركات عالمية تتسابق على استثمار حقول النفط

وما دمنا نتحدث عن النفط فقد كان على وزارة النفط ألا تكتفي بالمسارعة على عقد اتفاقيات طويلة الأمد مع الشركات الدولية فقط بل إلى جانب ذلك كله كان الواجب يقتضي منها أن تسارع بدعوة خبراء النفط العراقيين الذي هاجروا إلى دول عديدة في العالم ليستفيد وطنهم من خبراتهم وإمكاناتهم باستخراج النفط وتصنيعه ولا تهمل شأنهم إهمالا مرفوضا.

فعلينا ألا نضع بيضنا جميعه في سلة أمريكا والدول المتحالفة معها وحدها ونحسب للمستقبل حسابه ، فماذا سيكون عليه مصيرنا إذا ما تزعزعت قيمة الدولار في العالم ونحن بعد في خطواتنا الأولى من استثمار النفط وإذا كان لا مفر لنا من التعاون مع أمريكا في مجال النفط فعلينا أن نتعامل معها معاملة الند للند وشريطة مساعدتنا في تصنيع نفطنا في بلادنا وإعادة بناء مصانعنا التي هدمتها بصواريخها وألا تبخل على طلابنا الدارسين في جامعاتها بالعلم والمعرفة لتجعل من العراق كما كان يقول حواريوها يابان الشرق الأوسط وإذا ما رغبت حقا بصداقتنا ومدت لنا يد العون لننهض ونتقدم عند ذاك فقط سنكون لها من أفضل الأصدقاء ولكن هل باستطاعتها تفضيل مصلحتها على مصلحة إسرائيل أو أن توازن بين مصالح ربيبتها و مصالح العراق والدول العربية .إنني من أولئك الذين يشكون بذلك كثيرا بل أجزم أنها لن تستطيع إلى ذلك سبيلا لأن الحركة الصهيونية العالمية قد بسطت نفوذها على بعض الكنائس المتصهينة والتي كان بوش والكثير من زعماء التيار اليميني المتطرف من روادها باعتبارها مرجعيتهم ،كما أنها وضعت يدها على رقاب قيادات الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي وجعلتهم لم ينفكوا يتبارون ويتنافسون لإرضاء إسرائيل ومدها بالمال والسلاح وكل ما تريد وتشتهي .وما على العرب وهم ينظرون وينتظرون أن تمن عليهم أمريكا ولو بنظرة عطف إلا أن يشربوا مياه خليجهم أو يلهموا رمال صحاريهم .وستظل الولايات الأمريكية تضحك على ذقونهم وتذر الرماد في عيونهم وسيأتي يوم ينضب فيه النفط من أراضيهم وزمن نضوبه ليس ببعيد حينئذ سيندمون على تفريطهم بذهبهم الأسود وبمستقبل أجيالهم ،ولات ساعة مندم.

الإعـلام وكـرسيّ السـلطة

مشرق عباس

"عيننا على كرسيّ السلطة" ... ذلك ليس اتهاماً إلى الإعلام على أية حال ، بل واقع يصف الانتقال المتاح دائما بين كرسي الصحافة وكرسي السلطة ، لكنه الواقع نفسه الذي يجعل الحواجز فضفاضة بين الفريقين على رغم خصومتهما الظاهرة.

لم يكن غريباً بالنسبة لي أن أجد صحافيين يفضلون الجلوس في المقاعد المخصصة للحكومة على أن يرافقوا زملاءهم في مؤتمر أراد الناطق باسم رئاسة الوزراء علي الدباغ أن يجعله "نموذجياً" لجهة ترتيب أماكن الجلوس داخل القاعة ، غير أن الحابل سرعان ما اختلط بالنابل . زحف الصحافيون إلى كراسي الحكومة ، فهي الكراسي نفسها التي تحمل "الدبق" اللذيذ ، فربما تلتقطك الكاميرات إلى حيث تتمنى أن تنتمي!

زاملت وعرفت صحافيين تحولوا إلى سياسيين ، ولحظت الانقلابات في شخصياتهم ، ومازلت أحيل الأمر برمته إلى سوء تقديرنا للصحافة وللسلطة على حد سواء.

والحقيقة إننا من الصعب أن ننتظر من سياسي أن يكون أمينا للصحافة بعد أن يتجاوز مخاض الانتقال غير المؤلم ، حيث لا يتعدى الأمر أحيانا سوى أن نعود إلى جوهر ذواتنا ، إلى تماهينا العتيق مع السلطان أو "النوام" باختصار فرويدي . والى رغباتنا المكبوتة في أن نكون مكانه حتى في أشد ثوراتنا ضده.

تعلمت مبكراً أن أتفهم لماذا يتفنن صحافي قضى سنوات من حياته في الدفاع عن حرية السلطة الرابعة ، بتقييد الصحافة وتكبيلها حالما يغادرها إلى مقاعد الحكام ، مثلما تعلمت أن أتجاوز تلك الزلات النفسية العابرة عندما تكون "أنا" الصحافي – السياسي أشد تضخماً من أنا السياسي نفسه.

لا يمكن الافتراض أن ذلك الخلط سمة محلية ، فهو ربما يكون من أسوأ تبعات الصحافة على امتداد تاريخها ، وباتساع خريطتها ، لكنه في العراق الذي مازال يحاول إيجاد طريق وسط تناقضاته وارتباكاته ، أكثر اتساعاً ، بفعل غياب حدود فهم الصحافة والاستمتاع بالمهنة حيناً ، وانفتاح الأدوار الرسمية على مصراعيها لتضم كل طامح وحالم وقادر على القفز أحيانا.

فالسياسة تطرح نفسها باعتبارها "قدراً" للصحافي ، وربما في تعبير آخر "قبراً" تستدرجه وتحيط به وتسبغ عليه ملامحها ، وسرعان ما تجده ينساق إليها بامتنان.

كنت أقول لزملاء يضعون أولى خطواتهم على طريق مهنة المتاعب ، إن اللحظة التي تنسى فيها أنك "صحافي" سوف تقترن بتغير في قوانين حواسك المختلفة ، ستعمل عينيك بطريقة مغايرة ، تفقد "عين الغريب" ويهمل دماغك الإحساس بالتفاصيل . تختفي لذة الكلمة وجنونها ، فتسمع وتتحدث وتحلل من زاوية جديدة.

المشكلة أن تلك المتغيرات غير محسوسة على الإطلاق خصوصاً لدى الصحافي نفسه ، فهو يمضي في ممارسة عمله من دون أن يدرك انه لم يعد ينتمي إلى مقعده.

ومع هذا لا يمكن لأحد وسط الجدل حول تعريف الصحافي والصحافة وممثليها ، أن يحدد معايير واضحة للتمييز ، ولهذا سنضطر للتعايش مع دهشتنا عندما تشير الأرقام إلى الآلاف من أعضاء نقابة الصحافيين في العراق فيما الحسابات البسيطة تكشف المئات فقط من العاملين بالفعل.

خلال المؤتمرات اتهم زملاء من وسائل إعلام مختلفة مكاتب الإعلام في الوزارات بأنها "تمتهن" الصحافي ، عبر تقديم "الرشى" إليه تحت بند "المكافآت" ، وكان لافتاً أن هذه القضية حصرت في نطاق العلاقة بين الصحافي ومكاتب إعلام الوزارات ، وكأنما هنالك اتفاق ضمني بين الصحافي وممثلي الحكومة على نسيان جوهر سياسة امتهان الصحافة باعتبارها "استراتيجية" مازالت السلطة تتبناها على امتداد العقود السابقة.

ينسى الجميع في لحظة محاصرة مجموعات من المراسلين الشباب ومكاتب إعلام الوزارات باتهامات حول "الرشى" أن الكثير من الصحافيين مازالوا يتقاضون "هبات" و"مكافآت" و"أراضي سكنية" باسم الحكومة وبوساطة "النقابة" وعبر قوائم معلنة.

إن فساد الصحافي لا يتحمله الصحافي فقط ، عندما يسير المزاج العام في الدولة باتجاه التخلي عن الاستثمار في ترسيخ دور الإعلام وإشاعة ثقافة النزاهة الشخصية والمهنية لبناء مؤسسات إعلامية رصينة ومستقلة تليق بالعراق وتتجاوز حدوده إلى المنطقة والعالم.

لن يحترم الصحافي كرسي الصحافة قبل أن تحترم "الدولة" هذا الكرسي ، وحينها فقط يمكن أن نرى أعدادا أقل من زملائنا يزحفون "بوله" نحو مقاعد الحكومة.